

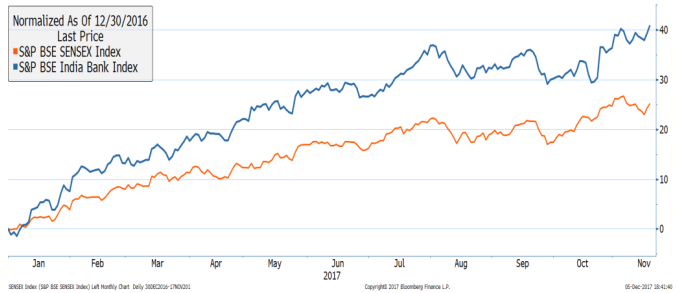
النقاط الهامة

رفعت وكالة مودبي التصنيف الائتماني لحكومة الهند لإصدار السندات بالعملة المحلية والعملة الأجنبية إلى مستوى Baa2 من Baa3 ما يغير النظرة المستقبلية للتصنيف من مستقر إلى إيجابي.

تتوقع مودبي إمكانية نمو عالية مع الإصلاحات الكبيرة التي تقوم بها حكومة ناريندرا مودي لتثبيت معدل نمو القروض عند متوسط إلى 6.7% في السنة المالية المنتهية في مارس 2018 (السنة المالية 2017). تتوقع الوكالة أيضاً ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5% في السنة المالية 2018 نتيجةً لضريبة السلع والخدمات المفروضة مؤخراً وخفوت الاضطرابات الناتجة عن إبطال العملات النقدية. (المصدر: خدمات مودبي للمستثمرين)

أسهم البنوك ترتفع

رفع التصنيف الائتماني من قبل مودبي يحسن النظرة المستقبلية لقطاع البنوك



ارتفاع مؤشر الأسهم في الهند بعد رفع وكالة مودبي تصنيف السندات السيادية للمرة الأولى منذ عام 2004، ما أدى إلى رفع أسهم البنوك.

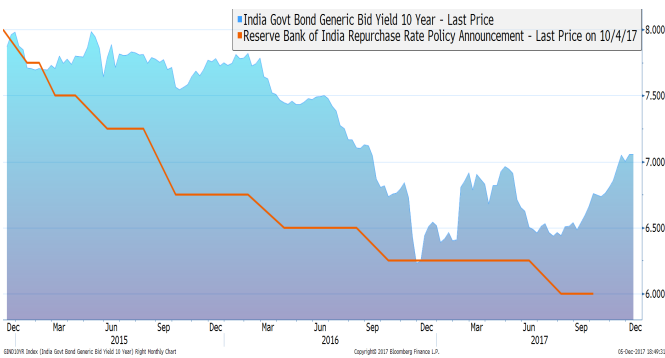
النظرة المستقبلية للأسهم في الهند لا تزال إيجابية وصاعدة بين المستثمرين حيث أن ارتفاع الأسهم لا يزال في مراحله الأولية ولا تزال الأسهم منخفضة السعر متاحة ولأن عودة أرباح الشركات تجذب تدفق النقد الأجنبي في سوق مدعوم بشكل كبير من المستثمرين المحليين. بورصة أسهم الهند التي تبلغ قيمتها السوقية 2.2 تريليون دولار أمريكي هي ثاني أكبر سوق أسهم عاملة في الهند وقد ربح 23.64% هذا العام حتى الآن. (المصدر: بلومبرج، أومني ساينس كابيتال)

قطاع الغذاء أصبح أولوية لدى حكومة مودي حيث أتاحت الحكومة الاستثمار الأجنبي المباشر حتى 100% في برنامج "صنع في الهند" الذي ترعاه.

تم التوقيع على ما يقرب من 10 مليار دولار أمريكي من الاتفاقيات في مؤتمر غذاء الهند والذي شهد مشاركة 2000 ضيف من 30 دولة حيث تسعى الهند لخلق مزيد من فرص العمل وتلبية الطلب المتزايد على الغذاء. (المصدر: وورلد فود إنديا 2017)

السندات جذابة

عائدات سندات العشر سنوات الهندية ارتفعت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة



سندات العشر سنوات التي تصدرها الحكومة الهندية أصبحت جذابة للغاية لدى المستثمرين بسبب ارتفاع العائد التي تقدمه عن سياسة البنك المركزي بما يقرب من نقطة مئوية كاملة. ارتفعت عائدات سندات العشر سنوات حيث زاد ارتفاع أسعار النفط ضغوط التضخم. لا يتوقع أن تزيد العائدات بشكل كبير أكثر من ذلك حيث يتوقع أن يحافظ البنك المركزي الهندي على موقفه المالي المحايد في انتظار مزيد من الوضوح من البيانات الاقتصادية بعد حوافز السياسات المالية لحكومة ناريندرا مودي. (المصدر: بلومبرج، جيه بي مورجان تشيس أند كو)

الناتج المحلي الإجمالي للهند يزيد بمعدل سنوي 6.3% في الربع الثالث بعد انتعاش الاقتصاد. تشير البيانات أن الاقتصاد ينتعش بعد تأثره بخطوتي إبطال الأوراق النقدية ونظام ضريبة السلع والخدمات الجديدة والذات تسببا في بطء النمو في الأرباع الخمسة السابقة. قاد قطاع التصنيع في الهند النمو حيث ارتفع من 1.2% في الربع الأول إلى 7% في الربع الثاني. زاد قطاع الخدمات بنسبة 7.1% في الربع الثاني حيث استقر نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي عند 6.5%. وانعكست زيادة الإنتاج أيضاً على مؤشر نيكاي لمديري شراء قطاع التصنيع في الهند والذي ارتفع لأعلى قيمة خلال 13 شهراً ليصل 52.6 في نوفمبر. (المصدر: تقييم نيكاي الآسيوي)

انخفضت واردات الذهب في الهند بنسبة 31% في أكتوبر عن العام السابق. زيادة المخزون نتيجة لزيادة المشتريات قبل تطبيق ضريبة السلع والخدمات مع بطء الطلب المحلي تسببا في انخفاض صادرات الذهب. تأثر الطلب المحلي بإصدار قانون غسيل الأموال الجديد والذي تم إلغاؤه. (المصدر: بلومبرج)

معلومات هامة

هذا التقرير لا يشكل عرضاً للأسهم / الوحدات وليس توصية أو بياناً للرأي أو إعلاناً. ولا يشكل توقعاً أو تعهداً بأي تحركات مستقبلية في المعدات أو الأسعار لأي أوراق مالية. محتويات البيان اعلاه لغرض تقديم المعلومات فقط بدون اعتبار أي الأهداف المحددة أو الموقف المالي أو الاحتياجات الخاصة لأي شخص معين قد يستقبل هذا البيان. مستخدمو هذه الوثيقة عليهم أن يسعوا للحصول على نصيحة متخصصة حول الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمار مشار إليها في هذه الوثيقة.

إذا كنت ترغب في معرفة المزيد عن الطرق التي ستساعدك لتلبية تحديات استثمارك، يرجى الاتصال بممثل UTI للاستثمار أو

فم بزيارة www.utifunds.com